أ.د. احمد جاسم محمد م.د. احمد جبر سالم السالم

قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة/ 2019

دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2017

Role of Fiscal policy in Achieving the Economic Growth in Iraq: 2003 – 2017

المستخلص:

تعد السياسة المالية احد ابرز السياسات الاقتصادية التي تلجا اليها الدول في توفير الايرادات العامة من مصادرها التقليدية وغير التقليدية من جهة، واعتمادها كأداة للأنفاق العام من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة ثانية.

اتبع العراق سياسات مالية غير فعالة بعد عام 2003 باعتماده المباشر على الإيرادات النفطية في تمويل بنود الموازنات الاتحادية، والتي تعاني بدورها من تشوهات تظهر بصورة واضحة من خلال التنظيم البدائي للبنود والتي لا ترتبط بالحاجة الفعلية لتنمية القطاعات الاقتصادية المدرة للدخل والنمو الاقتصادي ،فضلاً عن استخدام سياسات مالية توسعية غير متناغمة مع السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي ، ولذلك يجب اعادة النظر في السياسات المالية من خلال اعداد الدراسات المستقبلية لإعادة هيكلة بنود الموازنات الاتحادية بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع وتيرة النمو الاقتصادي، ومن اجل بيان العلاقة بين السياسة المالية متمثلة بالإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الاجمالي في العراق، إذ استخدمت سلسلة زمنية (1990-2017) وتم اختبارها من خلال اختبار التكامل المشترك وسببية كرانجر، وبينت النتائج بوجود علاقة باتجاه واحد تبدا من الناتج المحلي الاجمالي باتجاه الانفاق الحكومي، ويعد ذلك متوقعاً إذ ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بلغت61.5% في عام 2017، بمعنى ان القطاع النفطي يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما تسهم ايراداته بالعملة الاجنبية في رفد الموازنة العامة الاتحادية.

Abstract:

The fiscal policy is considered one of the most emerged economic policies that used for creating public revenues from its conventional and unconventional resources from one hand, and as an instrument of public expenditure that lead to achieve the economic stability from other hand. After 2003, Iraq has followed inactive fiscal policies due to a full reliance on the oil revenues in financing the federal budgets. However, these budgets faces clear

distortions through its poor organization for all its articles, which does not linked to the actual need for developing the economic sectors that create income and growth. In addition to using expanded fiscal policies that are not consistent with the monetary policies of the Iraqi central bank.

Therefore, the fiscal policies in Iraq ought to be reconsidered via setting future studies for reconstructing the federal budget articles to insure achieving the social fairness and raise of level of economic growth. Hence, in order to illustrate the relationship between the fiscal policy - *represented by public expenditure and economic growth* – the study has used a time series spanned from 1990 to 2017, and the sample is examined by cointegration test and Granger causality approach. However, the result proved the presence of a unidirectional relationship from GDP to the public expenditure. This result was expected because of the high contribution of the oil sector to the GDP which amounted by 61.5% in 2017. This confirms that the oil sector contributes in raising level of economic growth and then its returns in foreign currencies support the federal public budget.

المقدمة:

تبرز اهمية السياسة المالية في الدول التي تعاني من شح الموارد الاقتصادية، ولذلك تلجا تلك الدول إلى توفير الايرادات العامة من خلال الوسائل التقليدية كالضرائب والرسوم والاقتراض العام سواء من الداخل ام من الخارج فضلا عن املاكها من الدومين العام والخاص من جهة ، وتقليص انفاقها العام من جهة اخرى، فهي تستخدم سياسة توسعية خلال فترة الركود الاقتصادي ولذلك فهي تلجا إلى تخفيض الضرائب او زيادة الانفاق الحكومي او كلاهما معا، كما تستخدم سياسة انكماشية في فترات التضخم وبخاصة التضخم غير المسيطر عليه فتلجا إلى زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي، وتعد الية الانفاق الحكومي فعالة في تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي اكثر من الضرائب وبخاصة في الدول النامية. هناك جانبان مهمان ينبغي مراعاتهما عند تحليل آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي. الاول يكون من خلال توضيح ما إذا كانت الآثار الكينزية القصيرة الأمد أو الكلاسيكية طويلة الأجل موضع اهتمام القائمين او المكلفين بوضع السياسة المالية. ثانياً تحديد العلاقات بين مختلف المتغيرات المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، ولذلك يجب أن تؤخذ في الاعتبار جميع التغيرات الممكنة في وقت واحد مع غيرها من مؤشرات المالية العامة والاقتصاد الكلي عند تحليل تأثير أي قرار للسياسة المالية على النمو الاقتصادي.

أستخدم العراق ادوات السياسة المالية بعد عام 2003 بشكل غير فعال إذ تشكل الايرادات غير النفطية من الضرائب والرسوم واملاك الدولة نسبة ضئيلة من الايرادات العامة إذا ما قورنت بالإيرادات النفطية التي تشكل حوالي 90% من موارد الموازنة الاتحادية والتي تعاني ايضا من تشوهات إذ ما يزال التنظيم بدائيا من خلال البنود التي لا تربط بالحاجة الفعلية في تنمية القطاعات الاقتصادية. إذ اعتمد العراق في زيادة الانفاق الحكومي على اثر الزيادة التي حصلت في اسعار النفط العالمية وبخاصة خلال المدة 2003-2008 من جهة، وعلى جهة اخرى

ارتأت الحكومة زيادة الانفاق الحكومي نتيجة الدمار والسلب والنهب والذي طال معظم مرافق الدولة الانتاجية والخدمية فضلاً عن الدمار الذي لحق بالبنية التحتية بسبب الضربات الجوية التي طالت تلك المرافق ، وفتح الحدود بموجب قانون الحاكم المدني للعراق بول بريمر ذي الرقم (38) لسنة 2003 ،مما قاد إلى زيادة الاستيرادات من السلع بخاصة الاستهلاكية لسد النقص الكبير لدى جميع العوائل العراقية والتي اضطرت إلى بيع مقتنياتها بسبب الحصار الذي فرضته الامم المتحدة على العراق ابان غزو العراق للكويت عام 1991، فضلا عن اغلاق مجموعة كبيرة من الورش والمصانع المحلية بسبب المنافسة الشديدة مع السلع المستوردة من جهة اخرى.

استخدم العراق سياسة مالية توسعية وبخاصة في مجال الانفاق الحكومي الذي شابه الكثير من الفساد المالي والذي ظهر جلياً من خلال نسب التنفيذ في المشروعات الانتاجية ولذلك يجب التحكم في ادوات السياسة المالية وبخاصة السياسة الانفاقية والضريبية من اجل الوصول إلى معدلات قريبة من الاستخدام الكامل وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

لم تسهم السياسة المالية في العراق في دعم بعملية النمو الاقتصادي من خلال استخدام أدوات السياسة المالية وبخاصة السياسة الانفاقية، والسؤال هنا عن:-

مدى اسهام السياسة المالية في رفع وتيرة النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2017

هدف البحث:

بيان نقاط القوة والضعف في السياسة المالية في العراق بعد عام 2003ومدى تاثير ذلك على النمو الاقتصادي في العراق

فرضية البحث:

يعد ضعف اجراءات السياسة المالية من ابرز العقد الاساسية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق

منهجية البحث:

استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي والتحليلي من خلال جمع البيانات المختلفة من الجهات الرسمية ذات العلاقة في العراق، فضلاً عن استخدام القياس الاقتصادي في تحليل التكامل المشترك وسببية كرانجر من اجل بيان العلاقة بين النمو الاقتصادي في العراق متمثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، والسياسة المالية متمثلة بالإنفاق الحكومي.

حدود الدراسة:- اقتصر الإطار المكاني للدراسة على العراق الذي عرف بتوجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة ، أما من حيث الإطار الزماني فقد تم اختيار المدة من 2003 إلى 2017 في المبحث الاول والثاني ، فضلا عن استخدام المدة من 1990إلى 2017 في المبحث الثالث كما موضحة في الملحق رقم (1) كون المدة السابقة غير كافية لاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية لأنها تحتاج إلى سلسلة زمنية تمتد لأكثر من 25 سنة.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للسياسة المالية والنمو الاقتصادي

1- مفهوم السياسة المالية:

تعد السياسة المالية احد الاركان الرئيسة للسياسة الاقتصادية لأي دولة سواء كانت نامية ام متقدمة مع اختلاف واضح بمدى اهميتها وفعاليتها من دولة لأخرى ، ولذلك فهي تعرف على انها " سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة وتحديد الاهمية النسبية لكل هذه المصادر ومن ثم تحديد الكيفية التي تستخدمها لتمويل الانفاق الحكومي بحيث تتحقق الاهداف اقتصادية والاجتماعية للدولة(الامين، 1983: 135)،كما تعرف " بانها مجموعة من الاجراءات والادوات التي تتبناها السلطة المالية لإدارة الموازنة العامة للدولة من جانبي الايرادات والنفقات العامة" (المعهد الوطني للإدارة العامة، 2017: 1)، وتعرف ايضا" بانها السياسة التي تستخدم ادوات المالية العامة من برامج الانفاق والايرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي، العمالة والادخار ، والاستثمار وذلك من اجل تحقيق الاثار المرغوبة وتجنب الاثار غير الرغوب فيها على كل من الدخل ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية(سيف الدين، 2015: 4)

يرى الباحثان بان السياسة المالية تتمثل بالإجراءات التي تستخدمها الدولة في سبيل التأثير على النشاط الاقتصادي وبخاصة في فترات الانتعاش او الركود الاقتصادي من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وصولاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي .

2- مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لبلد ما خلال مدة زمنية معينة، إذ يحدث النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود امكانيات الانتاج لبلد ما نحو الخارج، ويرتبط النمو الاقتصادي بمعدل نصيب الفرد من الناتج، إذ يحدد الناتج المعدل الذي تكون عنده مستويات المعيشة لبلد ما مرتفعة، إذ تهتم الدول بالدرجة الاولى بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأنه يقود إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد(Samuelson,2010: 650)، كما يعرف بانه عبارة عن القيمة الكلية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد معين خلال مدة زمنية معينة ، ومن ثم يمكن تعريف نمو الناتج المحلي الاجمالي على انه التغير في القيمة الكلية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد معين ولمدة زمنية محددة(Olssan:2012,2) ، ،كما يعرف النمو الاقتصادي بانه عبارة عن مقدار التغير في حجم الناتج الحقيقي باتجاه الزيادة في بلد ما خلال مدة زمنية معينة، اما إذا كان اتجاه التغير في حجم الناتج الحقيقي باتجاه الانخفاض (النقصان) يطلق حينئذ على ذلك بالركود الاقتصادي(Dernburg:1985, 23) ، اما الاقتصادي الامريكي كوزنتس فيعرف النمو الاقتصادي بانه عملية تتضمن احداث زيادة مستمرة في انتاج الثروات المادية (عبد الرضا:2013، 69)، يرى الباحثان ان التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي ركزت وبصورة رئيسة على النتائج الكمية لعملية النمو الاقتصادي وعدتها مؤشر حيوي ورئيس لنمو الاقتصاد ولم تضع في الحسبان مصادر التمويل التي احدثت النمو الاقتصادي والذي قد يكون من مصدر ناضب كالنفط والغاز، كما يمكن ان تؤشر حالتين عند حساب معدل النمو الاقتصادي فإذا كانت النتائج موجبة فان ذلك يعد دليلا على ان هناك نموا اقتصادياً قد تحقق بصورة فعلية، واما العكس إذا كان النمو الاقتصادي سالباً فهذا يعني ان هناك تدهوراً في الاقتصاد وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

3- الجدل الفكري حول العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي

تعد الافكار التي جاءت بها المدرسة الكينزية نقلة نوعية في تاريخ الفكر الاقتصادي بعد الكساد الكبير 1929، وذلك من خلال اعطاء الدور الفعال للدولة باعتبارها عاملا اقتصاديا اساسيا وبخاصة عندما تسود فترة التشاؤم لدى القطاع الخاص فتسهم الدولة من خلال السياسة المالية في رفع مستويات الطلب الكلي الفعال، إذ تستخدم ادوات السياسة المالية في ذلك وبخاصة في الاجل القصير من اجل رفع وتيرة النمو الاقتصادي(عبد الرضا، 2013: 49). فضلاً عن النتائج التي توصل اليها الاقتصادي الالماني ادلف فاجنر(A. wagner) والتي اسهمت في اتساع دائرة الجدل حول العلاقة بين الانفاق الحكومي وهي اداة فعالة في السياسة المالية والنمو الاقتصادي إذ بين من خلال قانون سمي لاحقاً باسمه تضمن" كلما حقق مجتمع معين معدلاً في النمو الاقتصادي فأن ذلك يؤدي إلى اتساع نطاق الدولة، ومن ثم زيادة الانفاق الحكومي بمعدل اكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي" (محمود، 2014، 84)، فاجنر حلل العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي، إذ حدد العلاقة السببية بينهما بحيث وضح " بان العلاقة السببية تتجه من الناتج المحلي الاجمالي إلى الانفاق الحكومي وليس العكس" إذ اثبتت الدراسات التجريبية على اثبات صحة او رفض الفرضية الكينزية، إذ بين بأن زيادة النمو الاقتصادي سيسهم في زيادة نشاط الدولة والذي يؤثر بدوره إلى زيادة الانفاق الحكومي بنسبة اكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، إذ ان النمو الاقتصادي يقود إلى زيادة الطلب الكلي بحيث يقود إلى زيادة الانفاق الحكومي، ويرى فاجنر ان زيادة الانفاق الحكومي تعود للأسباب التالية(باسويد، 2017: 221):-

أ- ينمو الطلب على السلع العامة مع ارتفاع معدلات التحضر، والتصنيع ويؤدي ذلك إلى زيادة الانفاق الحكومي لتلبية تلك المتطلبات.

ب- تؤدي التنمية الاقتصادية إلى التوسع في الخدمات العامة مما يتطلب زيادة الانفاق الحكومي.

ت- التدخل الحكومي للإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية

كما بينت الافكار التي امن بها انصار نظريات النمو الداخلي بأن للدولة دورا فعالاً في النمو الاقتصادي طويل الاجل وذلك من خلال تأثير السياسة المالية على عوامل النمو طويلة الاجل والمتمثلة بالاتي (معط الله،2015: 174):-

أ- تراكم راس المال

ب- الاستثمار في البحث والتطوير.

ت- الاستثمار في راس المال التكنولوجي

ث- الاستثمار في البنية التحتية

4- اهم ادوات السياسة المالية(غدير،2010: 14):

أ- **الأداة الأولى:-** هي الضرائب وتفرض على الدخل والمكاسب الرأسمالية من الاستثمارات والممتلكات والمبيعات، وتوفر الضرائب ايرادات مهمة تمول انفاق الحكومة ويعد ذلك من الجوانب الايجابية للضرائب، اما الجانب السلبي للضرائب هو تقليص حجم الدخل القابل للأنفاق و لذلك فالضرائب لا تحظ بشعبية كبيرة بالرغم من انها أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ب- الأداة الثانية:- هي الإنفاق الحكومي ويشمل ذلك الإعانات والمدفوعات التحويلية بما في ذلك برامج الرعاية الاجتماعية ، ومشاريع الأشغال العامة ، الاجور والرواتب. ولذلك فأن الإنفاق الحكومي يزيد الطلب الكلي الفعال مما يسهم في رفع وتيرة النمو الاقتصادي.

5- العوامل المؤثرة في السياسة المالية:

تتأثر السياسة المالية بمجموعة من العوامل وهي(درواسي، احمد، 2006: 63):-

أ- العوامل السياسية:
تستخدم السياسة المالية أدواتها المختلفة كأداة مهمة في الاحداث السياسية في جانبي الضغط والتخفيف من ردات الفعل القوية ذات التأثير المباشر في تحريك الشارع ولمختلف البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وبخاصة الاحداث المرتبطة بالأسباب المالية كارتفاع الضرائب او استحداث ضرائب جديدة بحيث تكون وطأة العبء الضريبي اكبر على الطبقات الفقيرة مما يدعوها إلى اثارة الفوضى عن طريق المظاهرات التي تصل في ذروتها الانفلات الامني، فضلاً عن تأثير وزير المالية على عدم تبني القرارات التي قد يتبناها زملائه الاخرون باعتبارها كسب سياسي للوزراء الآخرون مما يدعم تأييدهم الشعبي ، فضلاً عن استخدام ادوات السياسة المالية للدعاية وبخاصة خلال فترات الحملات الانتخابية، اما امكانية عمل السياسية المالية على الوجه الصحيح يمكن ان يكون في الدول المستقلة او في النظم ذات الحكم الديمقراطي.
ب- النظام الاقتصادي:
تختلف السياسة المالية باختلاف الفلسفة الاقتصادية التي تومن بها الدولة فنرى مثلاً في النظم ذات الطابع الرسمالي تعتمد الدولة وبشكل كبير على ايراداتها الداخلية وبخاصة الضرائب بمختلف انواعها بحيث تشكل جزء كبير من ايرادات الموازنة العامة، اما على الجانب الاخر في الدول التي تتبنى الفكر الاشتراكي فنرى دوراً هامشياً للضرائب وبخاصة الدول الريعية، إذ تعتمد على ايراداتها الخارجية وبخاصة الدول التي تمتلك الوقود الاحفوري، او موارد طبيعية اولية لها رواج ومقبولية في السوق الدولية.
ت- النمو الاقتصادي:
تسعى الدول المتقدمة إلى استدامة النمو الاقتصادي من خلال خططها المستقبلية التي تعالج اهم الثغرات التي يمكن ان تصيب اقتصاداتها بحيث تسخر جميع ادوات السياسة المالية سيما السياسة الضريبة والانفاقية والدعم للقطاع الخاص، وبخاصة إذا ما علمنا بأن الدور الاساسي لاستدامة النمو الاقتصادي يأتي من خلال الاستثمارات الخاصة، ولذلك ينبغي ان تتناغم السياسة المالية وادواتها مع استدامة زخم الاستثمار من خلال معالجة الفجوات الانكماشية او التضخمية وتحقيق التوازن والاستقرار عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الانتاجية المتاحة، اما على الجانب الاخر في الدول النامية فهي تسعى إلى بناء جهاز انتاجي قوي يعتمد على تراكم راس المال المنتج ولذلك يكون دور الدولة واضح من خلال سياستها المالية بسبب ضعف القطاع الخاص من جهة وانخفاض الدخول والادخارات من جهة اخرى، ولذلك فالسياسة المالية تتكفل بالدور الاساس في تمويل الموازنات العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: السياسة المالية في العراق للمدة 2003-2017

1- واقع السياسة المالية في العراق

أن الدور الذي تلعبه السياسة المالية في العراق يتحدد على اساس المشكلات الاقتصادية والسياسية والامنية التي يعاني منها العراق، ولذلك فأن السياسة المالية في العراق تواجه مسؤوليات تختلف اختلافاً جذريا عن مثيلاتها في دول الجوار او دول الريع النفطي.

استخدمت السياسة المالية كأداة لرسم السياسة الاقتصادية باعتبارها احد القنوات الرئيسة التي تقود إلى النمو الاقتصادي في ظل غياب القطاع الخاص المنافس للقطاع العام إذ نجده لايزال يمارس انشطة اقتصادية وخدمية غير مؤهلة للمنافسة سواء بالداخل او بالخارج فيتركز اسهامه في قطاعات الخدمات والمقاولات واستيراد السلع الاجنبية وبخاصة الاستهلاكية مستفيداً من الانفاق الحكومي الكبير وبخاصة اوقات الطفرات النفطية(الخاطر، 2015: 25).

2- تحليل السياسة المالية والنمو الاقتصادي في العراق:

يعتمد العراق بشكل كبير على الريع النفطي لتمويل موازناته الاتحادية بنسبة تصل إلى 92%-96 إذ توضح هذه النسبة الرؤية الحقيقة التي تؤكد عدم فاعلية السياسة المالية في العرق للتصدي للتقلبات الاقتصادية ،لاعتمادها على الإيرادات النفطية بشكل رئيس وعدم الجدية في تنويع الايرادات، وتخفيض المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط في الاسواق العالمية من جهة، والمشاكل التي ترافق عملية اتخاذ القرار من قبل المخولين في اجهزة الدولة ذات العلاقة إذ تحتاج بعض المشكلات اصدار بعض التشريعات التي تتلاءم وحجم المشكلة من اجل الوصول إلى الهدف المطلوب، ونتيجة للبيروقراطية الادارية والمحاصصة في اماكن تشريع القرارات فأن ذلك يحتاج إلى مدة زمنية وان قصرت فأنها قد تؤثر سلبياً على اصدار القرارات المناسبة والتي تعالج المشكلة من جهة ثانية، و يعد هذا التباطؤ غير مرغوب فيه لأنه يؤثر على سلامة القرارات في السياسة المالية، وقد يكون التباطؤ في اتخاذ القرارات خارجياً كما حدث اثر تداعيات الازمة المالية العالمية(ازمة الرهن العقاري عام 2008)وبخاصة في مجال إقرار الموازنة لنفس العام ،بحيث اثر ذلك على اداء السياسة المالية في العراق.

1- الناتج المحلي الاجمالي والايرادات والنفقات العامة:-

يعد الانفاق الحكومي احد الادوات التي تستخدمها السياسة المالية في الوصول إلى نمو اقتصادي يتناسب وحجم هذا الانفاق من جهة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة اخرى، ومن اجل التوصل إلى الحقائق سوف نستعرض ذلك من خلال الجدول(1)

جدول(1)

الناتج المحلي الاجمالي والايرادات والنفقات العامة في العراق للمدة 2003-2017 (مليون دولار،%)

السنة (1)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	معدل النمو% (3)	الإيرادات العامة والمنح (4)	النفقات العامة (5)	نسبة 2/5 الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو في النفقات العامة %	العجز او الفائض في الموازنة الاتحادية	حصة الفرد من النفقات العامة (دولار)
2003	10.621	-	11.081	10.240	96	-	841	0.39
2004	26.175	146.4	21.989	21.412	81.8	109	577	0.78
2005	49.889	90.5	27.002	17.583	35	-17.8	9419	0.62
2006	54.475	9.1	32.709	25.385	46	44.4	7324	1.1
2007	74.235	36.2	43.117	26.497	33.7	4.4	16620	0.9
2008	107.672	45	66.544	49.257	45.7	85.9	17287	1.6
2009	94.291	-12.4	47.035	44.784	47.5	-9	2251	1.4
2010	138.517	46.9	59.981	59.944	43.3	33.9	47	1.8
2011	157.454	13.7	92.996	67,314	42.8	12.3	25682	2
2012	185.945	18.1	102.759	90.176	48.5	33.9	125.83	2.6
2013	234.638	26.2	97.633	102.168	43.5	13.3	-4535	2.9
2014	228.781	-2.5	90.364	99.432	43.5	-2.7	-9068	2.8
2015	171.136	-25.1	62.165	70.963	41.5	-28.6	-8798	1.9
2016	172.479	0.78	45.189	62.342	36	-12	-17053	1.6
2017	190.874	10.7	63.318	63.759	33	0.66	-441	1.7

المصدر :صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،سنوات مختلفة، صفحات متفرقة

- **عمود(معدل النمو%، نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي، حصة الفرد من النفقات العامة) من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول**

يلاحظ من خلال الجدول(1) أن هناك تذبذب في الانفاق الحكومي بين سنة واخرى، فنجد ارتفاع معدل النمو في الانفاق الحكومي خلال عام 2004 بحيث وصل إلى حوالي109%، ويعد ذلك منطقياً في بلد عانى الكثير من ويلات الحروب والحصار الاقتصادي الذي فرضته الامم المتحدة أبان غزو العراق للكويت في مطلع تسعينيات القرن العشرين، إذ كان لابد من ارتفاع حجم الانفاق الحكومي من اجل تعويض النقص الحاد في البنية التحتية بسبب ما لحق بها من اضرار بسبب الضربات الجوية من قبل دول التحالف من جهة والاهمال وقلة التخصيصات المالية قبل عام 2003 من جهة ثانية، فضلا عن اعادة الاعمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والامني باعتبار ان الدولة تعتمد على القطاع العام في تقديم الخدمات العامة، كما

يمكن أن نلاحظ تراجع نسبة التغير في الانفاق الحكومي بحيث وصلت إلى نسب سالبة بسبب انخفاض الايرادات النفطية وذلك لانخفاض الاسعار العالمية لنفط الخام ودخول العراق في معركة مصيرية مع الارهاب وتحرير المدن التي سقط بيده وتحويل معظم النفقات إلى الانفاق العسكري فعلى سبيل المثال ارتفعت موازنة وزارة الدفاع من 4,594,169 مليون دينار عام 2014 إلى حوالي 5,488,339 مليون دينار عام 2015 وبنسبة % 119 (البنك المركزي العراقي، 2015-2014: 69) . يمكن ان نلاحظ من خلال الجدول وجود فائض في الموازنات الاتحادية من عام 2003- 2012، إذ يعد الفائض من ابرز الامور في الموازنات الاتحادية التي تبدا بعجز وتنتهي بالفائض وذلك بسبب التقدير غير المدروس لسوق النفط العالمية من حيث الطلب والعرض والاسعار للنفط الخام والذي تقدر على اساسه الايرادات الحكومية إذ ارتفعت اسعار النفط العالمية خلال المدة 2003- 2008بمعدلات فاقت تقدير القائمين على رسم الموازنات الاتحادية بحيث تم اللجوء إلى الموازنات التكميلية، فضلاً عن انخفاض نسب التنفيذ في المشروعات الاستثمارية سواء الانتاجية ام الخدمية والتي تدور ارصدتها إلى السنوات اللاحقة.

اعتمد القائمين في اعداد الموازنات الاتحادية على الإيرادات النفطية بشكل رئيس في تلك الموازنات بسبب قلة الايرادات الاخرى والتي من ابرزها الضرائب، ولذلك ظهر العجز في الموازنات الاتحادية في المدة 2013 – 2017 بسبب الانخفاض الحاد لأسعار النفط الخام العالمية بشكل عام واسعار سلة اوبك ومنها العراق بشكل خاص والتي وصلت إلى حوالي 36 دولار للبرميل عام 2016(البنك المركزي العراق، 2016: 4)، بمعنى اخر لم تكن للسياسة الانفاقية في العراق فاعلة بحيث لم تؤثر في القطاعات الانتاجية وبخاصة المملوكة للدولة،إذ لم تسهم تلك القطاعات في رفع وتيرة النمو الاقتصادي بالرغم من ان القطاعات الصناعية تعد من ابرز القطاعات المحركة لقاطرة النمو الاقتصادي في العالم، فعلى سبيل المثال فأن نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بلغت حوالي 60.4% و61.5% للسنوات 2016-2017 على التوالي، في حين لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي سوى% 39 و 38.5% لنفس المدة(البنك المركزي العراقي، 2017: 11)، كما يمكن ان نلاحظ انخفاض حصة الفرد من النفقات العامة والتي كانت في احسن حالاتها 2.9 دولار عام 2013، بينما نجدها قد وصلت إلى حوالي 8.3 دولار في المملكة العربية السعودية ولنفس العام(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016: 416). ان ادوات السياسة المالية لم تستخدم بالشكل الصحيح خلال المدة 2003-2017، بالرغم من توفر الايرادات اللازمة الكافية للأنفاق الحكومي والذي يعد المحرك الاساس لعمية النمو الاقتصادي في الدول الريعية، فضلاً عن المنح والاعانات التي استلمها العراق من دول العالم والهيئات الدولية من اجل المساهمة في اعادة الاعمار والبناء.

يرى الباحثان ان الانفاق الحكومي في العراق بعد عام 2003، بالرغم من حصوله على معدلات مقبولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي إذ وصلت إلى حوالي% 96 و81.8% و48.5% للسنوات 2003، 2004، 2012 على التوالي، لم تكن له اثار ملموسة على معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما نراه واضحاً من خلال الجدول، كما ان معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي لم تسهم في تنمية القطاعات الاقتصادية فلا تزال المشروعات المملوكة للدولة تستخدم طرائق تكنولوجية قديمة. فضلاً عن خروج اكثر المصانع من العمر الزمني المفترض لها، بمعنى اخر تقادم هذه المشرعات بحيث لم تواكب التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات او مصانع دول الجوار الجغرافي على اقل تقدير ،كما انها مشروعات مستهلكة وبشكل الكبير لقطع الغيار، فضلاً عن توقف العديد منها عن العمل سواء في القطاع العام ام الخاص، وان عملت فتكون باقل بكثير من طاقتها الانتاجية بحيث لا تسد الحاجة المحلية من السلع والخدمات ،ومن ثم تكون غير قادرة على منافسة السلع الاجنبية المستورة بعد فتح الحدود

بقرار سلطة الائتلاف، ولهذا اصبح العراق مستورداً العديد من السلع الاستهلاكية والانتاجية على حد سواء.

يعد الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري حجر الاساس في تمويل العديد من المشروعات الانتاجية والخدمية على حد سواء، الا اننا نلاحظ من خلال الجدول(1) تذبذب في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي فنجده في احسن حالاته عام 2004 إذ وصل إلى حوالي 146.4%، كما نلاحظ تراجعه إلى حوالي 2.5%- عام 2014 يقابله معدلات سالبة ايضاً في معدل تغير النفقات العامة، إذ وصلت إلى حوالي % 2.7- لنفس العام، وذلك لان العراق يعتمد وبشكل كبير على ايراداته النفطية في تمويل الانفاق الحكومي، إذ تراجعت الايرادات النفطية إلى حوالي% 12.3- عام 2014 .

2- الإيرادات النفطية والاحتياطيات الاجنبية:-

تشكل الايرادات عاملاً محورياً في تغذية الموازنة الاتحادية في العراق وتتركز معظم الايرادات في العراق على الإيرادات النفطية، وهذا ما سوف نستعرضه من خلال الجدول(2)

جدول(2)

الإيرادات النفطية والاحتياطيات الاجنبية (مليون دولار،%)

السنوات	الإيرادات النفطية	معدل النمو%	مبيعات وزارة المالية للبنك المركزي العراقي	معدل النمو%	الاحتياطيات الأجنبية	معدل النمو%
2003	1115.2	---	900	---	0.021947	--
2004	22496.7	1917.3	10802	1100.2	9395.8	42.8
2005	27148.3	20.7	10600	-1.9	13547.5	44.2
2006	31720.7	16.8	18000	69.8	18110.8	33.7
2007	40435.9	27.5	26700	48.3	30452.3	68.1
2008	66330.0	64.0	45500	70.4	49219.0	61.6
2009	44204.3	-33.4	23000	-49.5	44335.7	-9.9
2010	57110.8	29.2	41000	78.3	50622.9	14.2
2011	83837.7	46.8	51000	24.4	61034.9	20.6
2012	99997.4	19.3	57000	11.8	70327.0	15.2
2013	94920.7	-5.1	62000	8.8	77743.1	10.5

2014	83252.5	−12.3	47515	−23.4	66349.0	−14.7
2015	43228.8	−48.1	32450	−31.7	53727.0	−23.5
2016	29665	30.3	25633	57.4	42802.5	6.8
2017	42563	—	40355	—	45923.1	—
المجموع	748027.3		492476			

المصدر : وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، التقرير السنوي لسنوات مختلفة، صفحات متفرقة

- **اعمدة(معدل النمو%) من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول**

يلاحظ من خلال الجدول(2) أن معدل النمو في الايرادات النفطية كان ايجابياً في اغلب السنوات ماعدا عام 2009 بسبب تأثر الاسواق العالمية للنفط الخام بالأزمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري)، والاعوام 2013،2014،2015 على التوالي بسبب التداعيات الاقتصادية في العالم وتراجع اسعار النفط العالمية، من جهة وزيادة الكمية المعروضة من النفط الخام من جهة ثانية.

يلاحظ من خلال الجدول حصول العراق على 748027.3مليون دولار خلال المدة 2003-2017، وتعد هذه الإيرادات كبيرة بالنسبة لبلد مثل العراق يمتلك موارد اقتصادية كثيرة ومعطلة، وقوة عمل مؤهلة، قادرة وراغبة في العمل، فضلاً عن حجم سكاني يتناسب والموارد الطبيعية الوفيرة في البلد، ولكن هذه الاموال لم توظف في خدمة الاقتصاد الوطني بسبب الفساد المالي والاداري ،كما نرى بأن وزارة المالية التي تمتلك زمام المبادرة بهذه الإيرادات قد باعت حوالي 492476 مليون دولار للبنك المركزي العراقي خلال نفس المدة، واستلمت بالمقابل عملة محلية لم توظفها ايضاً في خدمة الاقتصاد العراقي، كما نلاحظ بأن هذه الإيرادات من العملة الاجنبية لم تسهم في ارتفاع الاحتياطيات الاجنبية في البنك المركزي العراقي، والتي تعد صمام امان لأي اقتصاد في العالم واحد المحددات الاساسية لديمومة أي دولة في العالم، لان من خلالها يتم تامين الاحتياجات الاساسية للسكان او الالتزامات الخارجية ولمدة ستة اشهر(السالم،2018: 157) في حال تعرض البلد المعني لأي عدوان خارجي او ظروف طبيعية خارجة عن السيطرة.

3- الايرادات الضريبية

تعد الضرائب اداة فعالة تستخدم من قبل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو الاهداف التي تم اعدادها مسبقاً ،إذ تستخدم الدولة سلطة القانون في استقطاع مبالغ معينة من الافراد سواء كانوا طبيعيين او معنويين جبرا وبصفة نهاية ودون مقابل وذلك لتحقيق اهداف اقتصادية او اجتماعية من جهة، او يأتي تخفيضها من اجل الحصول على مكاسب سياسية من جهة اخرى، فتعد الضرائب اقدم انواع مصادر الايرادات التي تحصل عليها الدول وبخاصة التي تنظم ايراداتها لتغطية النفقات التي تواجهها دون اللجوء إلى الاقتراض سواء الداخلي ام الخارجي، ومن اجل بيان الحقائق حول الايرادات الضريبية في العراق سوف نستعين بالجدول(3)

جدول(3)

الضرائب المباشرة وغير المباشرة(مليون دولار،%)

السنوات (1)	الايـــرادات العامـــــة والمنح(2)	الضـــرائب المباشرة (3)	نسبة 2/3	الضرائب غير المباشرة (5)	نسبة 2/5	مجمـــوع الضرائب (7)	نسبة 2/7	معدل نمو الضرائب
2003	11.081	0.158	1.42	0.293	2.64	0.451	4.1	-
2004	21.989	0.227	1.03	0.405	1.84	0.622	2.87	37.9
2005	27.002	0.163	0.60	0.328	1.21	0.491	1.82	-12.1
2006	32.709	0.174	0.53	0.469	1.43	0.643	1.97	30.9
2007	43.117	0.213	0.49	0.172	0.39	0.385	0.89	-40.1
2008	66.544	0.411	0.62	0.104	0.16	0.515	0.77	33.7
2009	47.035	0.770	1.63	0.369	0.78	1.145	2.43	122.3
2010	59.981	0.293	0.49	0.265	0.44	0.557	0.92	-51.3
2011	92.996	0.570	0.62	0.511	0.55	1.08	1.16	93.8
2012	102.759	0.440	0.43	0.280	0.27	0.719	0.69	-33.8
2013	97.633	0.626	0.64	0.443	0.45	1.096	1.09	52.4
2014	90.364	0.669	0.74	0.292	0.32	0.961	1.06	-12.3
2015	62.165	0.835	1.34	0.181	0.29	1.02	1.63	6.3
2016	45.189	0.261	0.58	0.572	1.27	0.833	1.84	-18.3
2017	63.318	0.455	0.72	0.282	0.45	0.737	1.64	-11.5

المصدر : وزارة المالية : دائرة لموازنة : قسم البحوث و الاحصاء ، العراق ، وزارة التخطيط ، الحسابات الختامية ، قاعدة بيانات و الرسوم البيانية لمؤشرات الحسابات القومي لسنوات مختلفة، صفحات متعددة.

- تم تحويل مبالغ الضرائب بالدولار من قبل الباحثان بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي في تقارير البنك المركزي العراقي
- اعمدة النسب ومعدل النمو احتسبت من قبل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول

يلاحظ من خلال الجدول(3) ارتفاع نسب الضرائب غير المباشرة/ الايرادات العامة خلال المدة 2003-2007، و2008- 2010 مقارنةً بنسب الضرائب المباشرة/ الايرادات العامة ولنفس المدة، إذ يعد ذلك مؤشر سلبي على السياسات الضريبية في العراق بحيث يبين ضعف الإدارات المسؤولة عن استحصال الضرائب فضلاً عن التهرب الضريبي والفساد، وانعدام الوعي الضريبي لدى المواطنين بالرغم من ان الضرائب محكومة بالقوانين النافذة وتنفذ جبرا وليس اختياراً، كل تلك الاسباب حالت دون تفعيل دور الضرائب المباشرة في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق، اما خلال المدة 2011-2015 بالرغم من بروز دور الضرائب المباشرة الا انها كانت قريبة جداً من خلال النسب مع الضرائب غير المباشرة، ولذلك فأن السياسة المالية في العراق لم تنجح في استخدام احد ادواتها المعزز بسلطة القانون في تحقيق ايرادات معقولة تغطي نفقات الدولة المتزايدة، فعلى سبيل المثال حصلت الجزائر على 22.679 و24,884 مليون دولار كإيرادات ضريبية لأعوام 2016- 2017 على التوالي، إذ شكلت هذه الايرادات ما نسبته 49.5% و45.4% من اجمالي الايرادات العامة لنفس المدة بالرغم من ان الجزائر دولة تعتمد على تصدير النفط كمادة اولية ويسهم بنسب معينة في تمويل ميزانياتها العامة، بينما حصل العراق على 0.833، و0.737 مليون دولار للأعوام 2016- 2017 على التوالي وبنسبة 1.84، و 1.64.

اسنادا إلى ما تقدم يرى الباحثان بأن السياسة التي تتبعها وزارة المالية لا تتناغم وحجم الإيرادات التي حصل عليها العراق طوال المدة 2003-2017 من جهة وعدم تناغمها مع السياسة النقدية من جهة ثانية، فعلى سبيل المثال خضي العراق بموازنات ضخمة وصلت إلى حوالي 80.5 مليار دولار،100 مليار دولار، و118 مليار دولار للسنوات 2011،

و2012، و2013 على التوالي، فضلاً على حصوله على حوالي 600 مليار دولار كإيرادات من تصدير النفط والرسوم والضرائب و القروض والمنح والاموال المسترجعة من النظام السابق، ولكن بالمقابل وصل عدد العاطلين عن العمل بين 4-4.5 مليون، وارتفعت نسب الفقر إلى حوالي 2.5% من السكان الذين يحصلون على دخل يقل عن 2.5 دولار في اليوم، فيما وصلت وفيات الاطفال دون سن الخامسة إلى حوالي37% ونسبة الامية إلى حوالي% 23 (ماجد الصوري، شبكة الاقتصادين العراقيين). ولذلك فأن السياسة المالية لم تحقق العدالة في توزيع الدخول من خلال سياستها الضريبية، ولم تحقق الرفاه للمجتمع من خلال سياستها الانفاقية ، ولم تحقق اهدافها في الوصول إلى النمو الاقتصادي ، ولذا يتوجب على القائمين على السياسة المالية اعادة النظر مرة اخرى في سياساتهم في سبيل اعداد خطط مستقبلية تتلاءم وحجم الايرادات التي يحصل عليها العراق من جهة، وحجم التحديات الداخلية والخارجية التي يتعرض اليها العراق . ولذلك لابد من رسم سياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل تنفذ وتتابع على مراحل تتناغم مع السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي من جهة، والتزامات وتعهدات العراق تجاه المؤسسات الدولية من جهة ثانية، من اجل رسم سياسات اقتصادية تتناغم مع متطلبات المرحلة الراهنة من اجل الوصول إلى النمو الاقتصادي والذي يراعي الاجيال الحالية والقادمة.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي للمدة 1990-2017 من خلال استخدام النموذج القياسي

1- معادلة النموذج:

استخدمت المعادلة التالية في بيان نتائج تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي

$gdp_t=\alpha+\beta G_t+U_t$

جيث ان:

Gdp: يمثل الناتج المحلي الاجمالي في العراق(المتغير المستقل)

t :تمثل الاتجاه الزمني

α تمثل معلمة المقطع الصادي

β تمثل معلمة الميل للمتغير المعتمد

G تمثل الانفاق الحكومي

U_t يمثل حد الخطأ العشوائي

2- الاختبارات المستخدمة

أ- اختبار السلسلة الزمنية باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع

- اختبر جذر الوحدة للمتغرين Gdp وG_t
- اختبر جذر الوحدة للمتغرين Gdp وG_t بعد الفرق الاول

ب- اختبار التكامل المشترك

- اختبار جوهانسون(اختبار الاثر)

- اختبار جوهانسون(القيمة العظمى)

ج- اختبار سببية كرانجر

3- نتائج تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج الاجمالي:

بينت نتائج التقدير لمعادلة الانحدار الخطي البسيط للعلاقة بين الانفاق الحكومي (متغير مفسر) والناتج المحلي الاجمالي(المتغير التابع) إلى ان العلاقة بينهما موجبة، إذ أن اشارة معلمة الانفاق الحكومي موجبة وقيمتها تساوي (1.731) وكما مبينة من خلال الجدول(4) والمعادلة التالية:

$GDP_t=37921.07+1.731G_t$
t(5.905) (13.237)

$R=0.87$

$\bar{R}^2=0.86$

$F=175.25$

$d.w=1.128$

وتعني ان التغير في متوسط قيمة الناتج المحلي الاجمالي يساوي 1.731 عند حوث تغير في قيمة الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة، فضلاً عن ان معلمة الانفاق الحكومي معنوية احصائياً إذ ان القيمة المحتسبة ل (احصاءt) تتجاوز قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية(1%،5%،10%) وبدرجة حرية(df=26)، اما بالنسبة إلى جودة النموذج فأن النتائج التجريبية تشير إلى أن معامل التحديد يساوي(87%) ويعني ذلك أن الجزء المفسر في معادلة الانحدار الخطي البسيط (مجموع مربعات الانحدار) تفسر الاختلاف الكلي في المتغير التابع(مجموع المربعات الكلية)، اي ما نسبته (87%) والباقي يعود إلى مجموع مربعات بواقي الانحدار والتي تفسر ما نسبته (13%)، اما بالنسبة إلى احصاء (F) فالنتائج التجريبية توضح أن المعالم اجمالياً معنوية احصائياً ومن ثم نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، حيث أن قيمة (F) المحتسبة تتجاوز قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية(1%،5%،10%) وبدرجة حرية(df=1.26)، اما بالنسبة إلى احصاء دربن واتسن فكانت قيمتها تساوي d.w=1.128 ، وعند مقارنتها مع الحد الادنى لقيم احصاء دربن واتسن وعند مستوى معنوية 5%، حيث بينت أن قيمة d.w المحتسبة أقل من قيمة الحد الادنى والتي تساوي DL= 1.224، وبالتالي فأن معادلة الانحدار الخطي البسيط تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى(الموجب)، وعلى هذا الاساس يمكن القول أن نتائج التقدير اعلاه عبارة عن انحدار زائف وذلك بسبب المعنوية الاحصائية العالية لإحصاء t ، وكذلك القيمة المرتفعة لمعامل التحديد R^2 وتدني قيمة احصاء d.w عند مقارنتها مع R^2.

جدول(4)

العلاقة الخطية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 03/03/19 Time: 21:00
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	37921.07	6421.118	5.905680	0.0000
EXPEN	1.731380	0.130789	13.23798	0.0000

R-squared	0.870804	Mean dependent var	91021.32
Adjusted R-squared	0.865835	S.D. dependent var	72435.24
S.E. of regression	26532.01	Akaike info criterion	23.27884
Sum squared resid	1.83E+10	Schwarz criterion	23.37400
Log likelihood	-323.9038	Hannan-Quinn criter.	23.30793
F-statistic	175.2441	Durbin-Watson stat	1.128617
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews- 9.1 والملحق رقم(1)

2- اختبار جذر الوحدة:

أ- الناتج المحلي الاجمالي

عند اختبار السلسة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع، فقد بينت النتائج إلى أن السلسلة الزمنية عند المستوى (Level)غير مستقرة لان القيمة المحتسبة لاحصاء(tau) او(T) اقل من القيمة الجدولية (قيم ماكينون الحرجة) عند مستوى معنوية (1%،5%،10%)،وكما مبينة من خلال الجدول(5)

جدول(5)

اختبار جذر الوحدة للناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.408677	0.8941
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews- 9.1 والملحق رقم(1)

وبعد اخذ الفرق الاول للسلسة الزمنية واجراء اختبار جذر الوحدة عليها (▲GDP) ، كما اشارت نتائج التقدير إلى أن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي تستقر بعد الفرق الاول حيث ان اختبار المعنوية لمعلمة الفرق الاول للناتج المحلي الاجمالي بينت أن القيمة المحتسبة

لاحصـاء (tau) تفـوق قيمتهـا الجدوليـة (قـيم مـاكينون الحرجـة) عنـد مسـتوى معنويـة (10%،5%،1%)، وكما مبينة من خلال الجدول(6)

جدول(6)

اختبار جذر الوحدة للناتج المحلي الاجمالي بعد الفرق الاول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.709072	0.0101
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews- 9.1 والملحق رقم(1)

ب- الانفاق الحكومي

عند اختبار السلسة الزمنية للانفاق الحكومي باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع، فقد بينت النتـائج إلـى أن السلسـلة الزمنيـة عنـد المسـتوى (Level) غيـر مسـتقرة لان القيمـة المحتسـبة لاحصـاء(tau) او(T) اقـل مـن القيمـة الجدوليـة (قيم مـاكينون الحرجـة) عنـد مسـتوى معنويـة (10%،5%،1%)،وكما مبينة من خلال الجدول(7)

جدول(7)

اختبار جذر الوحدة للانفاق الحكومي

Null Hypothesis: EXPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.229252	0.6466
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews- 9.1 والملحق رقم(1)

وبعد اخذ الفرق الاول للسلسة الزمنية واجراء اختبار جذر الوحدة عليها $\blacktriangle G_t$ ، اشارت نتائج التقدير إلى أن السلسلة الزمنية للانفاق الحكومي G_t تستقر بعد الفرق الاول حيث ان اختبار المعنوية لمعلمة الفرق الاول للانفاق الحكومي G_t بينت أن القيمة المحتسبة(احصاء التاو) تفوق قيمتها الجدولية (قيم ماكينون الحرجة) عند مستوى معنوية (1%،5%،10%)، وكما مبينة من خلال الجدول(8)

جدول(8)

اختبار جذر الوحدة للانفاق الحكومي بعد الفرق الاول

Null Hypothesis: D(EXPEN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.042208	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews- 9.1 والملحق رقم(1)

ومن اجل توضيح العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي استخدم الباحثان الشكلين ادناه الاول يوضح العلاقة غير المستقرة وكما يلي:

شكل (1)

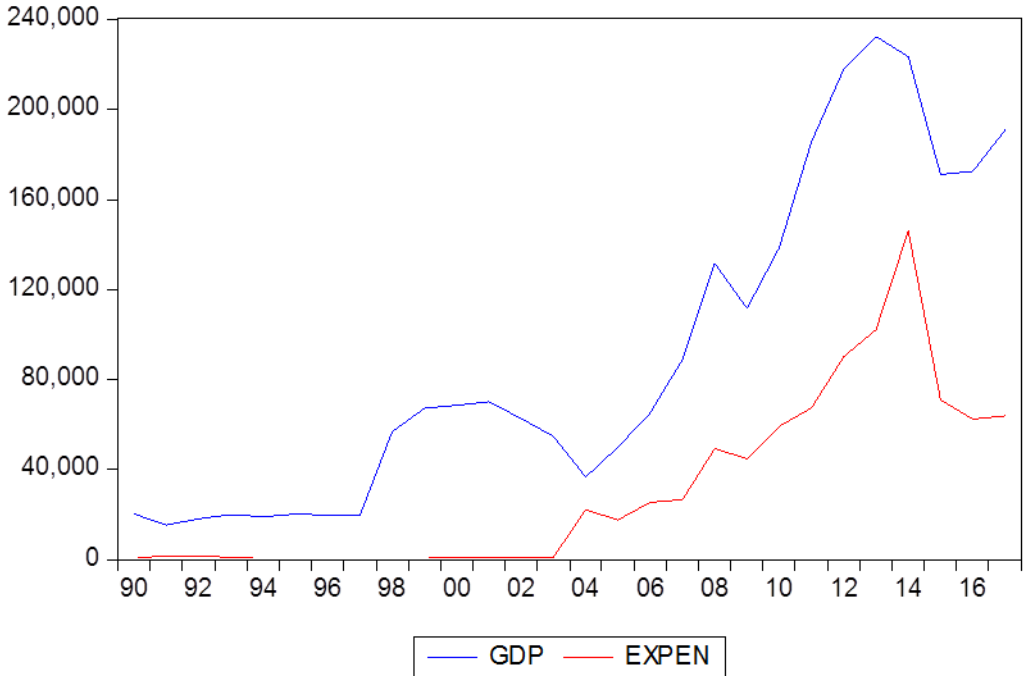

المصدر: الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد برنامج Eviews- 9.1 والملحق رقم(1)

ومن ثم استقرت العلاقة بعد الفرق الاول للناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي وكما مبينة من خلال الشكل(2)

الشكل(2)

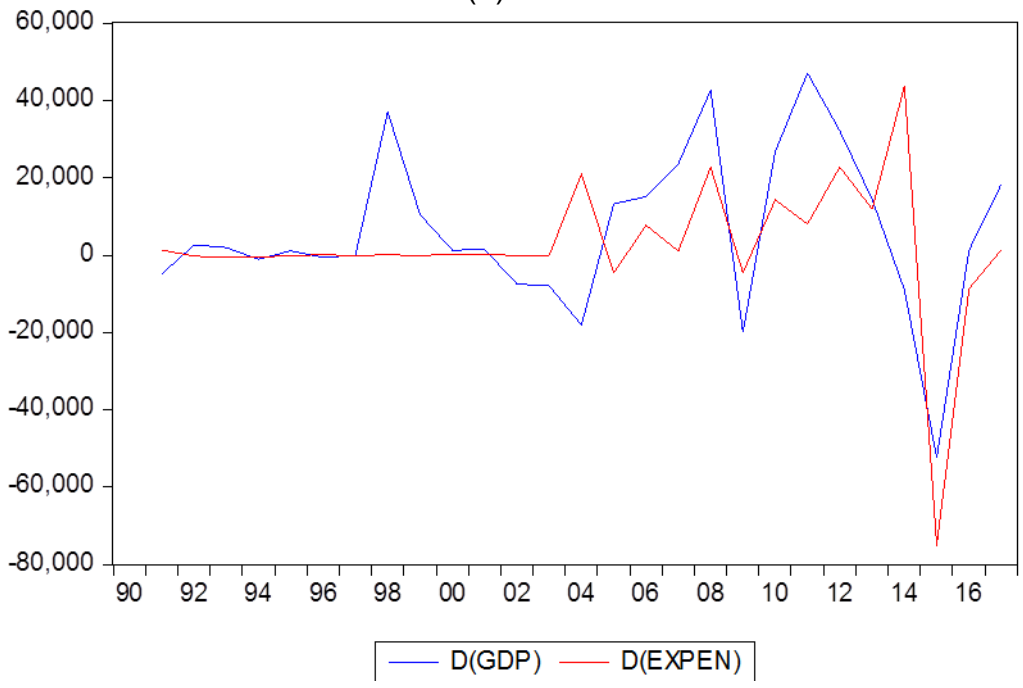

المصدر: الشكل من عمل الباحثان بالاعتماد برنامج Eviews- 9.1 والملحق رقم(1)

قام الباحثان باجراء انحدار الفرق الاول للانفاق الحكومي (المتغير المفسر) على الفرق الاول للناتج المحلي الاجمالي(المتغير التابع)وكانت نتائج التقدير على الشكل التالي:-

$\blacktriangle GDP_t = 4936.114 + 0.5899 \blacktriangle G_t$

t (1.408) (3.180)

$R^2 = 0.28$

$\bar{R}^2 = 0.28$

F=10.116

d.w=1.566

تشير نتائج التقدير إلى ان اثر الفرق الاول للانفاق الحكومي على الفرق الاول للناتج المحلي الاجمالي موجب حيث أن معلمة الانفاق الحكومي ذات اشارة موجبة وقيمتها تساوي 0.5899 ويعني ذلك أن التغير في متوسط الناتج المحلي الاجمالي يساوي 0.5899 عند حدوث تغير في الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة، وكذلك دلت نتائج التقدير على أن معلمة الانفاق الحكومي معنوية احصائياً، بالنسبة إلى معامل التحديد R^2 ، فالنتائج تشير إلى ان نسبته تساوي 28% وتعني أن مجموع مربعات الانحدار SSR تفسر ما نسبته 28% من الاختلاف الكلي في الناتج المحلي الاجمالي TSS ، وان المتبقي نسبته % 72 يعود إلى مجموع مربعات بواقي الانحدارESS ، فضلاً عن ذلك فقد اشارت النتائج من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حيث ان القيمة المحتسبة للدربن واتسنd.w عند مستوى معنوية 5% تفوق قيمة الحد الاعلى (du=1.560).

3- اختبار التكامل المشترك:

تشير النتائج التجريبية لاختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون لاختبار الاثر والقيمة العظمى إلى عدم وجود تكامل مشترك او على الاقل متجه تكاملي واحد في العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي وكما يتبين من خلال الجدول (9)

جدول(9)

اختبار جوهانسون للتكامل المشترك(اختبار الاثر)

Date: 03/03/19 Time: 21:24
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP EXPEN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.249176	8.114403	15.49471	0.4533
At most 1	0.025186	0.663216	3.841466	0.4154

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.249176	7.451187	14.26460	0.4372
At most 1	0.025186	0.663216	3.841466	0.4154

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews- 9.1 والملحق رقم(1)

وذلك بسبب قبول فرضية العدم او رفض الفرضية البديلة، حيث ان القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تفوق القيمة المحتسبة لاحصاء(Tracc Statistic) سواء عند متجه تكاملي واحد 8.1144< 15.4847 او عند قيمة متجه تكاملي ثاني 0.6632<3.8114.

4- اختبار سببية كرانجر:

اشارت نتائج اختبار سببية كرانجر للعلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 1990- 2017 إلى ان اتجاه العلاقة السببية يبدا من الناتج المحلي الاجمالي إلى الانفاق الحكومي وكما مبين في الجدول(10)

جدول(10)

اختبار السببية لكرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/03/19 Time: 21:31
Sample: 1990 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(EXPEN) does not Granger Cause D(GDP)	25	1.87469	0.1794
D(GDP) does not Granger Cause D(EXPEN)		4.16754	0.0307

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews- 9.1 والملحق رقم(1)

اي بمعنى ان الناتج المحلي الاجمالي يسبب او يؤثر في الانفاق الحكومي، ومن ثم فأن السببية باتجاه واحد، وكذلك بينت النتائج التجريبية على ان الانفاق الحكومي لا يسبب او يؤثر في على الناتج المحلي الاجمالي، وهذا التحليل يتطابق تماماً مع قانون فاغنر.

الاستنتاجات والتوصيات

1. تعاني السلاسل الزمنية لمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل النمو، الانفاق الحكومي، التضخم، البطالة، وغيرها من ظاهرة عدم الاستقرارية.
2. اثبتت النتائج التجريبية للاقتصاد العراقي بأن الناتج المحلي الاجمالي مصدر الانفاق الحكومي، بمعنى ان الناتج المحلي الاجمالي يسبب او يؤثر على الانفاق الحكومي، وان العلاقة بينهما ذات اتجاه واحد بمعنى ان $GDP_t \rightarrow G_t$.

3. كانت السياسة المالية في العراق ولاتزال تخدم القرارات التي يتخذها الساسة العراقيين الذين تعاقبوا على الحكومات السابقة وبخاصة القرارات الانية غير المدروسة.
4. ارتباط الموازنات الاتحادية بشكل كبير بالعائدات النفطية التي توفر الامان للقائمين على السياسة المالية في اسوء الظروف سواءً كإيرادات مستمرة بالرغم من تذبذبها، ام كغطاء حيوي وفعال للاقتراض الخارجي.
5. لم يهتم القائمين على رسم الموازنات الاتحادية ابدا بالعجز المستدام في الموازنات، بقدر اهتمامهم بالمصالح الفئوية والحزبية، ولذلك لم تكن السياسة المالية في العراق رشيدة.
6. عدم تنويع مصادر الايرادات اسهم وبشكل كبير على الاعتماد على الريع النفطي المرتبط بالأسعار العالمية للنفط الخام في العالم، وبما ان اسعار النفط متذبذبة فأن ذلك يشكل عائقاً في تحقيق اهداف السياسة المالية وان وجدت.
7. ابتعاد السياسة المالية في العراق عن الاهداف التنموية التي رسمت في الخطط التنموية، فنجد القائمين على الموازنة الاتحادية يوزعون الايرادات على الابواب الخاصة بشكل بعيد جدا عن الاولويات الاقتصادية، ولذلك فالموازنة ومن خلال انفاقها الاستهلاكي الذي فاق الانفاق الاستثماري لم ولن تسهم ابدا في تحقيق النمو المستدام.

8. لم تسهم املاك الدولة او ايراداتها السيادية كالضرائب والرسوم في تمويل الموازنات الاتحادية الا بشكل ضئيل جدا لا يتناسب مع الايرادات النفطية، بينما نجد هذه الايرادات تمول موازنات دول متقدمة.
9. التذبذب في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق امر مسلم به، بالرغم من هيمنة الدولة على كل مفاصل الاقتصاد الوطني وتقديم كافة انواع الدعم ولكن القطاع العام لا يعمل وفق اليه المنفعة/ الكلفة، مع العلم بأن هناك نصوص في الموازنات الاتحادية تؤكد التحول إلى اليه السوق، وبالرغم من تحفظنا كباحثين على التطبيق الفوري لآلية السوق الحر الا اننا نؤمن بمبدأ المنافسة بين القطاعين العام على اساس شفاف ونزيه.

<u>التوصيات</u>

- اثبات فرضية البحث في عدم اسهام السياسة المالية في رفع وتيرة النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2017.

1. اعادة النظر بإدارة الايرادات النفطية باعتبارها من متأتية من موارد ناضبة وملك لجميع الاجيال من جهة، وتخفيض المخاطر التي تتعرض لها الدولة جراء التذبذب في اسعار النفط العالمية والذي ينعكس اثره على الإيرادات النفطية من جهة ثانية.
2. العمل على تنويع مصادر الايرادات السيادية وغير السيادية وذلك بالاعتماد على القطاع الصناعي باعتباره قاطرة النمو الاقتصادي، فضلاً عن القطاع الزراعي والمشروعات المتوسطة والصغيرة المدرة للدخل، بما يضمن زيادة مرونة الجهاز الانتاجي واستثمار الموارد الطبيعة المتاحة كافة، وذلك لتدعيم النمو الاقتصادي.
3. اعداد دراسات مستقبلية لتغير الاساليب القديمة في اعداد الموازنات الاتحادية، من خلال تحديد متطلبات الانفاق الحكومي بما يخدم المشاريع التنموية المستقبلية، فضلاً عن توجيه الانفاق الاستثماري لمشاريع البنية التحتية، وتطبيق سياسات استهداف الاستثمار المحلي من خلال القطاع الخاص واللذان يسهمان بتعزيز النمو الاقتصادي الصديق للبيئة(النمو الاقتصادي الاخضر).
4. استخدام سياسات الاصلاح الاقتصادي للاقتصاد الوطني بشكل عام والسياسات المالية بشكل خاص، بما يضمن تنويع مصادر الدخل من جهة ومحاربة الفساد من خلال الاعتماد على الخبرات والكفاءات المحلية والاجنبية من جهة اخرى، فضلاً عن الافادة من تجارب الدولة المعتمدة على الريع النفطي التي استطاعت اصلاح سياساتها المالية من خلال توظيف الموارد في جوانب انتاجية وخدمية رفعت من وتيرة النمو الاقتصادي.
5. تخفيض البيروقراطية الادارية للدولة متمثلة بقطاعها العام المترهل، بتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي من خلال تقديم الاعانات او تخفيض الضرائب ولمدة محددة من خلال التوجيه إلى القطاعات الصناعية والخدمية الصديقة للبيئة ،التي تسهم في سد الحاجة المحلية وتخفض الاستيرادات، ومن ثم التوجه إلى التصدير بما يسهم بتخفيض العجز في الميزان التجاري من جهة، ورفع وتيرة النمو الاقتصادي من جهة ثانية.
6. ضبط العجز في الموازنات الاتحادية من خلال تحديد الحجم الامثل للأنفاق العام، بما يضمن استبعاد اثر المزاحمة للقطاع الخاص.

ملحق(1)

الناتج المحلي الاجمالي والنفقات العامة في العراق للمدة 2003-2017 مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	النفقات العامة
1990	369.775	20205
1991	1747.9	15324
1992	1565.857	17995
1993	931.81	19986
1994	435.462	18977
1995	352.917	20167
1996	463.711	19650
1997	411.83	19630
1998	568.21	56733
1999	524.113	67262
2000	776.528	68581
2001	1078.137	70096
2002	1022	62669
2003	10.621	10.240
2004	26.175	21.412
2005	49.889	17.583
2006	54.475	25.385
2007	74.235	26.497
2008	107.672	49.257
2009	94.291	44.784
2010	138.517	59.944
2011	157.454	67,314
2012	185.945	90.176
2013	234.638	102.168
2014	228.781	99.432

2015	171.136	70.963
2016	172.479	62.342
2017	190.874	63.759

المصدر :صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،سنوات مختلفة، صفحات متفرقة

- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، التقرير السنوي لسنوات مختلفة، صفحات متفرقة

المصادر:

1. الامانة العامة لجامعة الدول العربية،2011، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ابو ظبي، دار الفجر.
2. الامانة العامة لجامعة الدول العربية،2013، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ابو ظبي، دار الفجر.
3. الامانة العامة لجامعة الدول العربية،2015، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ابو ظبي، دار الفجر.
4. الامانة العامة لجامعة الدول العربية،2016، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، ابو ظبي، دار الفجر.
5. الامانة العامة لجامعة الدول العربية،2017، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ابو ظبي، دار الفجر.
6. الامين عبد الوهاب، زكريا عبد الحميد باشا، 1983، الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الكويت
7. باسويد ،سالم عبد الله محمد، 2017، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد16، المجلد 17.
8. باسويد، سالم عبد الله محمد، 2017،اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة، 1990-2014،مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية،العدد16 المجلد 17، اليمن.
9. البنك المركزي،2016، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الابحاث والاحصاء، بغداد.
10. البنك المركزي،2016، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الابحاث والاحصاء، بغداد.
11. جمهورية العراق، وزارة التخطيط،2014، المجموعة الاحصائية السنوية 2012-2013، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء
12. الخاطر، خالد راشد،2015، تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للدراسات وبحاث السياسات ، قطر.
13. درواسي مسعود، 2006، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 2004 – 1990، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، الجزائر.
14. الذبحاوي،2017، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد14، العدد1، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
15. السالم، احمد جبر سالم،2018،امكانية قيام سوق للعقود الآجلة النفطية في دول الخليج العربي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد(35)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة.
16. سالم، احمد جبر، و محمد، احمد جاسم، 2017 ، الاستثمار في البنية التحتية ومصادر التمويل، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان.
17. سيف الدين حماد، 2015، السياسة المالية واثرها على الاستثمار دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
18. عبد الرضا، نبيل جعفر،2013،في مواجهة التخلف، الطبعة الاولى، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة.
19. غدير، هيفاء غدير،2010، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري ،منشورات الهيئة السورية للكتاب، دمشق.
20. ماجد الصوري، شبكة الاقتصادين العراقيين ،من الموقع www.iraqieconomists.net

21. محمود، بيداوي، 2014، العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري(1991-2010) مع اشارة خاصة لفرضية فاجنر، رسالة ماجستير غير منشورة/ كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.
22. محي الدين، بوري،2018،دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر بين 2000- 2010، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة جلالي اليابس، سيدي العباس، الجزائر.
23. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، 2018، التقرير الاحصائي السنوي لعام 2017، اوابك، الكويت.
24. الموقع الرسمي لوزارة النفط العراقية (httpslloil.gov.iqlindex)
25. وزارة التعليم العالي، المعهد الوطني للإدارة العامة، 2017، اثر السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد السوري خلال الفترة بين عامي 2010-2016، سوريا.

المصادر الانكليزية

1-Dernbrg,Thomas,F,1985, Macro economies concept ,the roles and .1 policies,seventh edition ,McGraw -hill international ditions,Singappar.

2- Oisson,ola, 2012, Essentials advanced Macroeconomics theory ,solve Cambridge ,mass and sets . united kingdom.

3-Samuelson, Paul,A,and.William,D,Nordhaus,2010;Economigs,19th ed,Special Indian Edition,Tata, McGraw,Hill Eduction Private limited,New DELHI.